

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/IPC/11
19 July 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية

نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

تقرير مرحلي عن الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية

المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا

تقرير من إعداد الأمين العام للمؤتمر

طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٨ من قرارها ٢٣٥/٥٤ بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا أن يكفل تضمين التقارير المقدمة إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية وإلى المؤتمر نفسه معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المتكامل. وهذا التقرير مقدم استجابةً لذلك الطلب. وقد أعد التقرير الفريق العامل المشترك بين الوكالات المؤلف من ست وكالات أساسية عُهد إليها بتنفيذ الإطار المتكامل.

تقرير مرحلي عن الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

من إعداد الفريق العامل المشترك بين الوكالات

أولاً - مقدمة

١ - عملاً بالولاية الواردة في إعلان سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية^(١)، عُقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. واستهدف الاجتماع الرفيع المستوى الذي اشتركت في تنظيمه ست وكالات حفز الجهود المبذولة لإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، وتضمن تدابير محددة لتحسين النفاذ إلى الأسواق ودعم بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتحسين مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف^(٢).

٢ - وأقر الاجتماع الرفيع المستوى الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، من أجل مساندة أقل البلدان نمواً في ما تمارسه من أنشطة تجارية وأنشطة متصلة بالتجارة (الإطار المتكامل)^(٣). أما الوكالات الست المشاركة في الإطار المتكامل فهي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. واتخذت خطوات لإقرار الإطار المتكامل في مجلس إدارة كل منها^(٤).

ثانياً - الأهداف والمقاصد

٣ - إن الإطار المتكامل، كما أقره الاجتماع الرفيع المستوى، "يلتمس زيادة المنافع التي تجنيها أقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لها من الوكالات الست المشاركة في تصميم هذا الإطار، وكذلك من مصادر أخرى متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية، بهدف مساعدتها على تعزيز فرصها التجارية، والاستجابة لطلبات الأسواق، وإدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف"^(٥).

٤ - ويهدف الإطار، كما هو معرف في وثيقة الإطار المتكامل، إلى ما يلي:

١ - ضمان تقديم أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وفقاً لما تطلبه أقل البلدان نمواً وضمان وفائها باحتياجاتها الفردية بصورة فعالة. ولذلك، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار الفوارق في مستويات التنمية والبنية الاقتصادية، والخصائص المادية كالموقع (مثل البلدان غير الساحلية، أو البلدان الجزرية) وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في استجابة العرض لمؤشرات الأسواق

ومبادرات السياسة العامة. وستنفذ أنشطة الإطار المتكامل عادةً على المستوى القطري لكل بلد، وإن كان من الممكن تنفيذها على مستوى إقليمي أو دون إقليمي إذا اعتُبر ذلك مناسباً؛

٢٤ تعزيز امتلاك كل بلد من أقل البلدان نمواً لما يتلقاه من أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وهذه سمة أساسية من سمات الإطار. وسيتحمل البلد المعني من أقل البلدان نمواً المسؤولية الأساسية عن تنسيق تنفيذ ورصد الأنشطة المضطلع بها في الإطار المتكامل على المستوى القطري ؛

٣٤ تمكين كل وكالة من الوكالات المشاركة من زيادة كفاءتها وفعاليتها في تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وسيتيح الإطار لكل وكالة تصميم جهودها الفردية وتكييفها على نحو يفي باحتياجات أقل البلدان نمواً على ضوء كامل المعلومات المتاحة لهما عن الاحتياجات المحددة لكل بلد وعن الأنشطة الجارية والمقررة التي تضطلع بها وكالات أخرى في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وسيسمح الإطار بتنسيق أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لجميع الوكالات وترتيبها ترتيباً متعاقباً ومتزامناً على النحو المناسب؛

٤٤ إبقاء أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة قيد الاستعراض في كل بلد من أقل البلدان نمواً، وتقييم مدى نجاحها في الوفاء باحتياجات البلد تقييماً دورياً، واستعراض كيفية تغير هذه الاحتياجات، وتكييف برنامج الأنشطة بما يتفق مع ذلك؛

٥٤ تقديم معلومات شاملة عن الاحتياجات المحددة لكل بلد من أقل البلدان نمواً وعن أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة التي تضطلع بها الوكالات الست المشاركة إلى غيرها من المنظمات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية المختصة، وإلى الشركاء الإنمائيين الثنائيين، وإلى القطاع الخاص.

ثالثاً- تنفيذ الإطار المتكامل

٥- نُظِمَّ الإطار المتكامل على أساس ثماني خطوات^(٦)، مع أنه ينطوي عملياً على خمس خطوات رئيسية هي:

(أ) تقييم كل بلد من أقل البلدان نمواً لاحتياجاته القطرية ؛

(ب) تقديم ردود متكاملة من الوكالات الأساسية الست: صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛

(ج) إعداد برنامج قطري متعدد السنوات وعقد اجتماع مائدة مستديرة؛

(د) تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ورصدها؛

(هـ) التقييم المنتظم من جانب موظفي الوكالات الأساسية الست ومسؤولي أقل البلدان نمواً.

٦- ومن بين أقل البلدان نمواً الثمانية والأربعين، أنجز أربعون بلداً تقييم احتياجاته وعين سبعة وثلاثون بلداً مراكز وطنية لتنسيق تنفيذ الإطار المتكامل. ويشمل تقييم الاحتياجات عادةً مجالات تمتد من امثال قواعد والتزامات منظمة التجارة العالمية وسياساتها التجارية إلى معوقات جانب العرض، مثل نقص القدرات البشرية والمؤسسية، واحتياجات القطاع الخاص، والمعلومات المتعلقة بالأسواق، وتطوير المنتجات، والهيكلة الأساسية المتصل بالتجارة. وصاغت الوكالات الست ردوداً متكاملة لجميع تقييمات الاحتياجات التي أُجريت^(٧). والغاية من صياغة الردود المتكاملة هي ضمان تركيز كل وكالة، في ما تقدمه من مساعدة تقنية متصلة بالتجارة، على خير ما تتقن عمله في سياق خبراتها وولايتها تلافياً للتداخل والتكرار. وقُدمت المساعدة بصورة مشتركة حيثما أمكن ذلك. ويتصل نحو ١٥ في المائة من الأنشطة البالغ عددها ٢٠٠٠ نشاط في الردود المتكاملة بأنشطة تشترك في تنفيذها وكالتان أو أكثر من الوكالات الست.

٧- ومنذ بدء تنفيذ الإطار المتكامل في عام ١٩٩٧، تتضمن الأنشطة التي تضطلع بها عادةً الوكالات الست منفردةً أو مجتمعةً، بموجب الردود المتكاملة، تقديم صندوق النقد الدولي مساعدة "متخصصة" لاستعراض التشريعات الجمركية واستكمالها وترشيد التعريفات المفروضة على الواردات؛ وتوجيه مركز التجارة الدولية اهتمامه إلى تزويد المؤسسات بالمعلومات التجارية لدعمها ومساعدتها في مجال تطوير المنتجات والأسواق؛ وإجراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حواراً في مجال السياسة العامة مع أقل البلدان نمواً واضطلاعاً ببرامج وأنشطة وطنية أو إقليمية؛ وقيام الأونكتاد بدراسات تحليلية وتقنية وإجراؤه حواراً في مجال السياسة العامة، وتقديمه المساعدة في قضايا التجارة والتنمية، بما في ذلك توفير الدعم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتقديم البنك الدولي خدمات ائتمانية واستشارية، وتنفيذه مشاريع تتعلق بالهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة وبناء المؤسسات؛ وتقديم منظمة التجارة العالمية المساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك عقد حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية/إقليمية، وتوفير دورات خاصة مدتها ثلاثة أسابيع في مجال السياسة التجارية لأقل البلدان نمواً، وإيفاد بعثات تقنية للمساعدة على تنفيذ اتفاقات المنظمة. وتشمل الأنشطة المشتركة بموجب الردود المتكاملة اشتراك صندوق النقد الدولي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديث النظم التعريفية وحوسبتها؛ وعقد حلقات دراسية إقليمية مشتركة بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف وكيفية استخدام التجارة أداةً للتنمية؛ وقيام مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بتصميم مشاريع وتنفيذها في إطار البرنامج المشترك لتقديم المساعدة التقنية

المتكاملة في أربعة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وتقوم الوكالات الست، على أساس سنوي، برصد حالة تنفيذ الردود الخاصة بكل منها، هذه الردود التي أُبلغ عن إنجاز ما يزيد على ٦٠ في المائة أو عن بلوغها مرحلة متقدمة من الإنجاز^(٨). وعُقدت حتى اليوم خمسة اجتماعات مائدة مستديرة في أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا وهايتي. ويمكن الاطلاع على نتائج/تقارير وقائع أعمال الجلسات المعقودة وعلى موجز الأعمال التحضيرية للاجتماعات المائدة المستديرة في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، تتواصل فيها الأعمال التحضيرية للاجتماعات المقرر عقدها في السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.Idcs.org>. وكانت النتائج المخيبة للاجتماعات المائدة المستديرة الناجمة عن عدم الحصول على موارد إضافية لتمويل الأولويات المحددة في الاجتماعات، إحدى القضايا الأساسية التي بُحثت في استعراض الإطار المتكامل لأجل تحسين أدائه.

رابعا - استعراض الإطار المتكامل

٨- اضطلعت الوكالات الست، بالتشاور مع أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين باستعراض الإطار المتكامل في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، وفقاً لما قضت به وثيقة الإطار^(٩). وفي الوقت نفسه، عُين تحت إشراف البنك الدولي فريق استعراض مستقل من الخبراء الاستشاريين لكي يجري تقييمه الخاص على أساس الاختصاصات التي أعدها الفريق العامل المشترك بين الوكالات بغية الإسهام في الاستعراض الذي عُهد به إلى الوكالات الست. والهدف من هذه العملية هو استعراض سير عمل الإطار المتكامل على ضوء التجربة، كيما يتاح للشركاء الإنمائيين وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن الوكالات، تقديم استجابة عاجلة لعدد من القضايا التي يتوقف عليها تحسين الإطار المتكامل باعتباره وسيلة لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة^(١٠).

٩- وقدم فريق الاستعراض تقريراً^(١١) إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المؤلف من ممثلين عن الوكالات الست في اجتماعه المعقود في نيويورك يومي ٢١ و٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونظر الفريق العامل في القضايا والاستنتاجات الواردة في التقرير وأعد مجموعة من التوصيات لكي ينظر فيها رؤساء الوكالات بهدف تحسين الإطار المتكامل. واجتمع رؤساء وممثلو الوكالات الست المشاركة في الإطار المتكامل في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في نيويورك للنظر في التوصيات وأصدروا بياناً مشتركاً ألحق كمرفق بهذه الوثيقة.

الحواشي

- (١) اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية برنامج عمل المنظمة الشامل والمتكامل لأقل البلدان نمواً (WT/MIN(96)/14).
- (٢) يرد تقرير الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً في الوثيقة WT/LDC/HL/23. وترد في الوثيقتين WT/LDC/HL/M/1 و Add.1 ملاحظات عن وقائع أعمال الاجتماع الرفيع المستوى. وفيما يتعلق بمتابعة أعمال الاجتماع الرفيع المستوى، يرد في الوثيقة WT/MIN(99)/7 التقرير المرحلي الذي أعده المدير العام في الدورة الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٩.
- (٣) يرد بيان الإطار المتكامل في الوثيقة WT/LDC/HL/1/Rev.1.
- (٤) أقر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الإطار المتكامل في دورته المعقودة من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأقر مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد الإطار المتكامل في دورته المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨. أما مشاركة مركز التجارة الدولية فقد أقرت تلقائياً لكونه جهازاً فرعياً مشتركاً بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ممثلةً بالأونكتاد. وأبلغ موظفو صندوق النقد الدولي مجلسهم التنفيذي بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى وبغزيمهم على المشاركة في تطبيق الإطار المتكامل. وأقر المجلس التنفيذي للبنك الدولي الإطار المتكامل في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨.
- (٥) WT/LDC/HL/1/Rev.1.
- (٦) هذه الخطوات الثماني هي: '١' تقييم كل بلد من أقل البلدان نمواً لاحتياجاته؛ '٢' تقديم الوكالات الأساسية الست ردوداً متكاملة؛ '٣' عقد اجتماعات مائدة مستديرة خاصة بكل بلد؛ '٤' التنسيق بين الوكالات الست المشاركة؛ '٥' التمويل؛ '٦' التنفيذ والرصد؛ '٧' استعراض البرامج القطرية وتقييمها؛ '٨' المحافظة على قائمة أساسية ونشرها. (WT/LDC/HL/1/Rev.1، الفقرة ٥).
- (٧) لم يبدأ المشاركة في الإطار المتكامل كلٌّ من إريتريا وأفغانستان وتوفالو وسيراليون والصومال وكيريباتي وليبيريا واليمن، وهي بلدان لم يجر فيها تقييم الاحتياجات القطرية.
- (٨) تضاف إلى ذلك نسبة قدرها ٢٠ في المائة من مساهمات الوكالات في الردود المتكاملة وهي عبارة عن ردود مؤقتة رهنا بتوافر الموارد، وتحديد أولويات أقل البلدان نمواً أو تغييرها، وما إلى ذلك. ويرد بيان حالة التنفيذ في موقع الإطار المتكامل على الشبكة العالمية: <http://www.ldcs.org>.

(٩) عملا بالفقرة ٦ من وثيقة الإطار (WT/LDC/HL/Rev.1).

(١٠) وُثِّقَت المشاكل والتحديات التي تواجه الإطار المتكامل توثيقا جيدا. انظر، مثلا، الوثائق

WT/LDC/SWG/1 و WT/COMTD/LDC/W/18 و WT/MIN(99)/7.

(١١) .WT/LDC/SWG/IF/1

المرفق

بيان مشترك بشأن الاستعراض الذي فُوضت بإجرائه الوكالات الرئيسية الست (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً

اجتمع في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ بنيويورك، السيد جي دونيز بيليزيه، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية والسيد روييتز ريكوييرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والسيد مارك مالوش - براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد مايك موور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد ريينهارد مونزيرغ، المدير والممثل الخاص للأمم المتحدة في صندوق النقد الدولي، والسيد كمال درويش، نائب رئيس دائرة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية في البنك الدولي، ورؤساء وممثلو الوكالات الرئيسية الست للإطار المتكامل.

نحن، ممثلي الوكالات الرئيسية الست للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً، نعيد تأكيد التزامنا بالعمل معاً، حسب ولاية وكفاءة كل منا على مساعدة أقل البلدان نمواً لكي تندمج بالاقتصاد العالمي بصورة تدعم أهدافها الإنمائية الشاملة، ولا سيما استراتيجياتها للحد من الفقر.

ويعد تحرير التجارة وإصلاحها عاملين أساسيين في السياسة الاقتصادية إذ يسهمان في رفع معدلات النمو والحد من الفقر. ويؤدي نظام التجارة المتعدد الأطراف دوراً حيوياً في قيام علاقات تجارية فيما بين البلدان سليمة وثابتة ومنظمة. ونحن ملتزمون بمساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة على أكمل وجه من هذا النظام، بما في ذلك دعمها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونحن نسلم بضرورة مواصلة إجراء تحسينات ذات مغزى في مجال تمكين أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الأسواق، بوصف ذلك عنصراً مكماً حيوياً في الجهود التي تبذلها بنفسها لتحرير اقتصاداتها. وفضلاً عن ذلك فإننا مقتنعون بأهمية المساعدة المتصلة بالتجارة وجهود بناء القدرات إذا ما أُريد إدماج أقل البلدان نمواً بفعالية في الاقتصاد العالمي عكس الاتجاه نحو زيادة التهميش السائد في عدد من البلدان الأقل نمواً.

لقد درسنا نتائج الاستعراض المفوض بإجرائه الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. وتوضح المسائل التي أُثيرت في الاستعراض واستنتاجاته وتوصياته ضرورة تعزيز الإطار المتكامل وتحسين أدائه.

ونحن مصممون على جعل الإطار المتكامل آلية فعالة للمساعدة في إيصال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات. ونحن مقتنعون بأن هذا الجهد لن يثبت نجاحه إلا إذا شكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر لأقل البلدان نمواً. كما نعتقد أنه ينبغي، بغية دمج التجارة والأنشطة المتعلقة بها بصورة فعالة في التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، توفير ما يكفي من الموارد في مرحلة صياغة السياسة العامة والبرامج، من العملية، وكذلك في مرحلة التنفيذ.

وفي ضوء هذه الأهداف، ومراعاة للمشاورات فيما بين أصحاب المصالح، فإن صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية:

تحيط علماً بتقرير الفريق المستقل المعني باستعراض الإطار المتكامل، الذي تعتبره إسهاماً مفيداً في القرارات المتخذة أدناه؛

تتفق على بذل كل جهد ممكن لدعم عملية دمج التجارة، والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وبناء القدرات في استراتيجيات وخطط أقل البلدان نمواً الإنمائية الوطنية. وسيكفل ذلك أساساً من خلال صكوك مثل الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر وسيؤثر على أطر إنمائية أخرى مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن شأن هذه الجهود أن تكفل التفاعل الحيوي والحوار فيما بين أقل البلدان نمواً، والجهات المانحة والوكالات، مع الاحترام الكامل للملكية البلدان.

تتفق على أن يقوم البنك الدولي بقيادة وتنسيق جهود الدمج هذه وفقاً لمبادئ الإطار الإنمائي الشامل، مع مشاركة وإسهام الوكالات الرئيسية الأخرى وغيرها من أصحاب المصالح. وسينطوي هذا مع الاعتماد على عمليات تقييم الاحتياجات، الأولية، وما تبعها من أعمال، على صياغة استراتيجيات دمج مخصصة لكل بلد كجزء من عملية الدمج. وستغذي هذه الأنشطة الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي واجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث ستقدم البلدان أطر سياستها المتوسطة الأجل واحتياجاتها من التمويل، بما في ذلك احتياجاتها للمساعدة المتصلة بالتجارة، من أجل الحصول على الدعم من أوساط المانحين.

وستواصل تنفيذ البرامج القائمة ضمن الإطار المتكامل وستقدم تقارير بشأنها إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات، مع بذل كل جهد ممكن لدمج هذه الأنشطة ضمن النطاق الأوسع لاستراتيجيات التنمية الوطنية، كما هو مبين أعلاه.

تتفق على دعوة ممثلين من أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة للعمل إلى جانب رؤساء الوكالات الرئيسية، في لجنة توجيهية للمساعدة في ضمان المراقبة المناسبة، والتوجيه في مجال السياسة العامة، والتمويل الكافي والملكية للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

وستتفق الوكالات الرئيسية، بالتشاور مع أقل البلدان نمواً والجهات المانحة، على هيكل اللجنة التوجيهية وإجراءات العمل فيها، في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

تتفق على أن يكفل الفريق العامل المشترك بين الوكالات الشفافية والتنسيق المناسب لأنشطة الوكالات الرئيسية ضمن الإطار المتكامل، وذلك أساساً من خلال استمرار تدفق المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها ضمن الإطار المتكامل وأن يقوم بأمور من حملتها تقديم تقارير دورية إلى اللجنة التوجيهية.

تتفق على أن تواصل أمانة منظمة التجارة العالمية في ترأس الفريق العامل المشترك بين الوكالات، وأن تُدمج في أمانة منظمة التجارة العالمية الوحدة الإدارية للإطار المتكامل، القائمة حالياً في مركز التجارة العالمية. وسيجري على أساس طوعي إعاره موظفين من وكالات رئيسية أخرى إلى أمانة منظمة التجارة العالمية.

وستحدد الوكالات الرئيسية اختصاصات الفريق العامل المشترك بين الوكالات في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

تتفق على التماس دعم الجهات المانحة وتبرعاتها لصندوق استئماني للإطار المتكامل بغية دمج التجارة والمساعدة المتصلة بالتجارة في هيكل التنمية. ويتولى الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل تمويل: '١' قيام البلدان بصياغة استراتيجيات لإدماج التجارة كجزء من ورفاتها المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر؛ '٢' إعداد المشاريع وتصميم مشاريع لبناء القدرات التجارية في مجالات تحدد في الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر على أنها مجالات ذات أولوية؛ '٣' مشاريع إقليمية لا تدرج ضمن إطار عملية الأفرقة الاستشارية/ واجتماعات المائدة المستديرة؛ و'٤' الأنشطة المحدودة والعاجلة لبناء قدرات بلدان من أقل البلدان نمواً لن يجري إعداد ورقات متعلقة باستراتيجية الحد من الفقر لها أو لا تعقد بها أفرقة استشارية/ اجتماعات مائدة مستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بما في ذلك، في إطار زميني ملائم). ويُحدد هدف التمويل للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

تتفق على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل نيابة عن الوكالات الرئيسية للإطار المتكامل على أساس شروط تتفق بشأنها الوكالات والجهات المانحة.

تتفق على تقديم دعم نشيط والإسهام في تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً المقرر عقده في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١ باستخدام العملية التحضيرية للمؤتمر.

تتفق على أنه ولئن كانت فكرة توسيع نطاق الإطار المتكامل ليشمل بلدان نامية أخرى لها محاسنها، فإنه ينبغي ألا يتم ذلك في الوقت الحالي، بل ينبغي إعادة النظر في الموضوع بعد سنتين عندما يتم اختبار التحسينات المدخلة على الإطار المتكامل تتأكد نجاحاتها.
